حكم إنكار الضروي

هل من أنكر ضرورياً يكن كافراً؟

إننا معنيون بدراسة موضوع إنكار الضروي بروية وموضوعية، بعيداً عن سطوة السلف والمشهور، ليكون الدليل هو رائدنا والحق هو مستندنا وهدفنا، والذي أعتقده أن الدراسة الموضوعية لهذه المسألة ستقودنا إلى الاعتراف بحقيقة أنه ليس هناك دليل يُعْتَدُّ به يقضي بتكفير منكر الضروي وإخراجه عن الدين مطلقاً.

1- ما هو الضروي؟

ركّز البعض في تعريف الضروي على عنصر الاشتهار والوضوح في المسألة، "فضروري الدين هو الذي علماء ملتنا وعلماء غير ملتنا، يعرفون أنه ممّا جاء به نبينا(ص)، كالصلاة والزكاة والصوم والحجّ، وعلى قياس ذلك ضروري المذهب، هو الذي علماء مذهبنا، وعلماء غير مذهبنا يعرفون أنه ممّا قال به صاحب مذهبنا، كبطلان العول والتعصيب"¹. بينما ركّز آخرون في تعريفه على جهة عدم احتياجه إلى الدليل والبرهان، "فكلّ حكم اعتقادي أو عملي، لا حاجة في إثبات كونه من الإسلام إلى دليل، فهو ضروري"²، وذلك من قبيل الاعتقاد برسالة سيّدنا محمد (ص) ونبوته أو عصمته، وكلّ حكم عقدي أو عملي يحتاج في إثبات كونه من الإسلام إلى الدليل فهو نظري وليس ضرورياً، كأكثر تفاصيل العقيدة والشريعة.

والأقرب - انسجاماً مع المستند أو المنشأ المنطقي للمصطلح - هو التعريف الأوّل: الذي يركّز على عنصر البداهة والوضوح، وأمّا التعريف الثاني، فهو تعريف باللازم، فإنّ لازم الوضوح عدم الاحتياج إلى الدليل.

وتجدر الإشارة إلى أنّ عنوان "منكر الضروي" لم يرد في القرآن الكريم ولا في السنّة، وإنّما هو اصطلاح فقهيّ كلامي مُستفاد من مضمون بعض النصوص الروائية التي فهم بعض الفقهاء منها ذلك، وقد أدخلوا تحت هذا العنوان الكثير من الحالات والمصاديق التي حكم فيها بالارتداد وسفك الدماء، وإنّما الذي ورد في النصوص هو عنوان "الجُودُ والاستِحلالُ: أنْ يَقُولَ لِلْحَلَالِ هَذَا حَرَامٌ وَلِلْحَرَامِ هَذَا حَلَالٌ وَدَانَ بِذَلِكَ"، كما سيوافيك في الخبر.

2- أهمية المسألة وثمرتها

إنّ تحقيق مسألة إنكار الضروي أمر هام جداً، ولا سيما أنّ كثيراً من الضروريات قد غدت في زماننا موضع إنكار أو تشكيك، على سبيل المثال: مسألة حرمة الخمر هي من الضروريات ولكنّ البعض قد يعتقد بحلية شربه أو يشكك في حرمة لشبهة معينة، فهل يحكم بكفره وارتداده؟ وهكذا

الفوائد المدنية والشواهد المكية، ص252. والإيقاظ من الهجعة بالبرهان على الرجعة، للشيخ الحر، ص86. 1

نتائج الأفكار في نجاسة الكفار، ص179. 2

لو أنّ مسلماً أو مسلمة أنكروا وجوب الحجاب في الإسلام لا من موقع تكذيب النبي (ص) أو الجحود بالقرآن الكريم، بل لشبهة معينة في قراءة النصّ أو فهم خاطئ لمضمونه، فهل يُحكم بكفره وردّته؟ هذا في ضروري الدين الفقهي، وكذلك الأمر في ضروري الدين العقدي، فالمعاد - كما حققناه³ - ضروري من ضروريات الدين، فهل يحكم بكفر منكر المعاد الجسماني، لوجود شبهة لديه وهل يكفر القائل بتناسخ الأرواح⁴؟ وهكذا فإنّ عصمة النبي (ص) وخاتمية رسالته أيضاً هما من الضرورات العقدية وقد أنكروهما بعض المسلمين فهل يحكم بكفرهم؟

لا يخفى أنّه إذا أخذنا بقول من ذهب إلى أنّ إنكار الضروري سبب مستقلّ للكفر، كما أنّ إنكار النبوة أو التوحيد موجب للكفر، فهذا يعني أنّ مَنْ أنكروا وجوب الصلاة أو الصوم أو الحجّ أو الزكاة، أو أنكروا حرمة الخمر أو القمار أو الرّزنا أو غيرها من ضروريات الإسلام الفقهية أو العقدية فهو كافر وخارج عن الدين ولو كان مؤمناً بالله تعالى وبرسوله (ص)، وهذا ما يجعل الإيمان بضروريات الدين وبديهيّاته وعدم إنكارها أصلاً ثالثاً من أصول الدين.

وأما بناءً على رأي من ذهب من العلماء والمحقّقين إلى أنّ إنكار الضروري لا يشكّل في حدّ ذاته سبباً مستقلاً للكفر، وإنّما يوجب الكفر والارتداد عن الإسلام إذا استلزم تكذيب النبي (ص) وإنكار رسالته، فيعود الأمر في التكفير إلى إنكار الأصل الأساسي وهو النبوة، فلو علم المسلم بوجود الصلاة - مثلاً - في الشريعة بشكلٍ قطعيٍّ وأنّ النبيّ (ص) جاء بذلك جزماً، ومع ذلك أنكروا وجوبها ونفاهها، فإنّه يكون في الحقيقة مكذباً لرسول الله (ص) ومنكراً لرسالته، ولذا يحكم بخروجه عن الإسلام، أما لو لم يستلزم إنكاره تكذيب النبي (ص) فلا يكفر، ونذكر مثلاً آخر وهو ما لو فرض أنّ شخصاً في أوائل إسلامه سئل عن حكم الربا في الإسلام؟ "فأنكر حرمة بزعم أنّه كسائر المعاملات الشرعية، فلا يكون ذلك موجباً لكفره وارتداده، وإن كانت حرمة الربا من المسلّمات في الشريعة المقدّسة، لعدم رجوع إنكاره إلى تكذيب النبي (ص) أو إنكار رسالته"⁵.

والرأي الثاني هو الأصحّ والأقرب لمضمون الآيات والروايات التي استفدنا⁶ منها تقوّم الإسلام بالنطق بالشهادتين فقط دون سواهما. وفيما يلي نلقي الضوء على مسألة منكر الضروري بشيء من التفصيل، ونبين الدليل على ما اخترناه:

3- أقوال الفقهاء في منكر الضروري

أشرنا أعلاه إلى أنّ هناك اتجاهين في حكم منكر الضروري:

³ كتابنا: "من هو الآخر الديني؟" ص 19، الجزء الأول من موسوعة "فقه العلاقة مع الآخر الديني".

⁴ لنا كتاب مطبوع حول نظرية تناسخ الأرواح.

⁵ شرح العروة الوثقى - الطهارة (موسوعة الإمام الخوئي)، ج 3، ص 45.

⁶ راجع كتابنا: "من هو الآخر الديني؟" ص 13 - 14، الجزء الأول من موسوعة "فقه العلاقة مع الآخر الديني".

الاتجاه الأول: يذهب إلى أنّ منكر الضروري كافر مطلقاً، سواء رجع إنكاره إلى تكذيب النبي (ص) أم لم يرجع إلى ذلك، وعالمياً كان أو جاهلاً، قاصراً أو مقصراً، ما يعني أنّ إنكار الضروري بعنوانه موجب للكفر، فهو عنوان مستقلّ من موجبات التكفير، وقدّ أصدرّ الفقيه الشيخ محمد حسن النجفي صاحب الموسوعة الفقهية "جواهر الكلام" على تبنيّ هذا الرأي، قال (رحمه الله): "فدعوى أنّ إنكار الضروري يُثبت الكفر إن استلزم انكار النبي- مثلاً- .. لا شاهد عليها، بل هي مخالفة لظاهر الأصحاب"⁷.

ونسب السيد جواد العاملي (1226هـ) هذا القول إلى ظاهر الأصحاب أيضاً في كتابه "مفتاح الكرامة" قال: "وهنا كلام في أنّ جحود الضروري كفر في نفسه أو يكشف عن إنكار النبوة مثلاً؟ ظاهرهم الأول، واحتمل الأستاذ الثاني، قال: فعليه لو احتمل وقوع الشبهة عليه لم يحكم بتكفيره إلاّ أنّ الخروج عن مذاق الأصحاب مما لا ينبغي"⁸، وظاهر كلام المحقق الحلي أنه من أنصار هذا الاتجاه، يقول: "الكافر وضابطه كل من خرج عن الإسلام أو من انتحلته. وجدد ما يعلم من الدين ضرورة، كالخوارج والغلاة"⁹، وقريب منه ما ذكره العلامة في القواعد¹⁰، إلى غير ذلك من الفقهاء¹¹.

الاتجاه الثاني: يذهب إلى أنّ إنكار الضروري ليس عنواناً مستقلاً للحكم بالكفر، فمنكر الضروري إنّما يحكم بكفره بسبب أنّ إنكاره مستلزم لتكذيب النبي (ص)، وقد تبنيّ هذا الرأي بعض الفقهاء، منهم: المحقق الأردبيلي، حيث يقول: "إنّ دليل كفره - منكر الضرورة - إنكار الشريعة وإنكار صدق النبي(ص)"¹².

ومنهم: المحقق الهمداني، يقول: "إنّ إنكار الضروري يوجب الكفر إن كان منافياً للاعتراف الإجمالي، أو كان موجباً لإنكار الرسالة في الجملة"¹³.

ويقول السيد اليزدي: "والمراد بالكافر من كان منكراً للألوهية أو التوحيد أو الرسالة أو ضرورياً من ضروريات الدين مع الالتفات إلى كونه ضرورياً بحيث يرجع إنكاره إلى إنكار الرسالة،

7. جواهر الكلام، ج 6، ص 48.

8. مفتاح الكرامة، ج 1، ص 143.

9. شرائع الإسلام، ج 1، ص 42.

10. قواعد الأحكام، ج 3، ص 573.

11. الرسائل العشر للشيخ الطوسي، ص 317، شرائع الإسلام، ج 1، ص 147، كشف اللثام، ج 2، ص 409 وغيرها.

12. انظر: مجمع الفائدة والبرهان، ج 3، ص 199.

13. مصباح الفقيه، ج 7، ص 276.

والأحوط الاجتناب عن منكر الضروري مطلقاً وإن لم يكن ملتفتاً إلى كونه ضرورياً⁽¹⁴⁾، وقد وافقه على ذلك عدد من الفقهاء المعقّنين على العروة الوثقى، ومنهم السيد الخوئي، فإنه وإن خالف الماتن في موضوع المعاد، لكنه وافقه - ظاهراً - في منكر الضروري، أي بنى حكم نجاسته على الاحتياط.

ويقول السيد الخميني: "ومن أنكر ضرورياً من ضروريات الدين مع الالتفات والالتزام بلازمه كافر أو بحكمه"¹⁵. وإلى هذا الاتجاه ذهب الشيخ الأراكي¹⁶.

وبناءً على القول بكفر منكر الضروري إذا كان إنكاره مستلزماً تكذيب النبي (ص)، فلا يكون الكفر مختصاً بإنكار الضروري، بل إنَّ إنكار أي حكم من أحكام الشريعة الإسلامية إلزامياً كان أو غير إلزامي، وجوباً كان أو تحريماً، كبيرة كان أو صغيرة، يستوجب كفر المنكر، إذا كان الإنكار مستلزماً لتكذيب النبي (ص). وبناءً على هذا الاتجاه فالكفر يتوقّف على التفات المنكر إلى كون إنكاره مستلزماً لتكذيب النبي (ص) وإصراره - مع ذلك - على الإنكار.

هذان هما الاتجاهان الأساسيان في حكم منكر الضروري، وثمة اتجاه ثالث يختار التفصيل بين القاصر والمقصر وقد تنبأه بعض الفقهاء¹⁷، وربما توجد أيضاً آراء تفصيلية أخرى في المسألة لا يهمننا الخوض فيها أو بحثها في المقام، وإنما نريد تركيز النظر على الاتجاهات الأساسية المشار إليها.

والسؤال الذي يطرح نفسه في بادئ الأمر، إنّه وبعد اعتناق الشخص للإسلام وإيمانه بالله ورسوله، وكذا إيمانه باليوم الآخر لو قيل بكونه أصلاً، فما الموجب لتكفيره بعد قيام الدليل التام من سيرة النبي (ص) وسنته على كفاية ذلك في الإسلام؟

إنّ ذلك لا موجب له إلا مع قيام الدليل عليه، والدليل في المقام إنما يُطلب ممن يحكم بكفر منكر الضروري، لأنّ المفروض أنّ هذا الشخص المتولّد من مسلمين قد ثبت انتماءه إلى الإسلام، فأخراجه عنه بإنكاره للضروري بحاجة إلى حجة شرعية.

اللهم إلا إذا كان البحث في حكم شخص كافر في الأساس، ثم آمن بالله ورسوله مع إنكاره في الوقت عينه للضروري، ولم يقدّم لدينا دليل على عدم كفر منكر الضروري، فهنا سوف يشك في كفاية إيمانه بالله ورسوله - المتزامن مع إنكار الضروري - في انتسابه إلى الإسلام، لاحتمال مدخلية أمر آخر في الإسلام، وهو عدم إنكار الضروري.

¹⁴ العروة الوثقى، ج 1، ص 144.

¹⁵ تحرير الوسيلة، ج 2، ص 366.

¹⁶ كتاب الطهارة للشيخ محمد علي الأراكي، ج 1، ص 518.

¹⁷ راجع: المصدر نفسه، ج 1، ص 542.

4- الأصل العملي في منكر الضروري

ربّما يقال: إنّ الأصل العملي في المقام يقتضي البراءة؛ لأنّه عندما يُشك في تقوّم الإسلام بأمر زائد على الإيمان بمضمون الشهادتين، وهو عدم إنكار الضروري، فإن أصالة البراءة تنفي اعتباره؛ بناء على جريان أصالة البراءة في الأحكام الوضعيّة¹⁸(*)، كما هو الصحيح ويشهد به "استدلال الإمام (ع) بحديث الرفع على فساد طلاق المكره وعتاقه"¹⁹.

إلا أنّ جريان أصالة البراءة في المقام، مرهون بعدم جريان الاستصحاب، وإلا لتقدّم عليها، كما هو محقّق في محله. والظاهر أنّه لا مانع من جريان الاستصحاب في المقام، لأنّ منكر الضروري إمّا أن تكون حالته السابقة هي الإسلام أو الكفر؛ فإن كان سابقاً على ظاهر الإسلام قبل إنكاره، وشكّ في أنّ إنكاره يوجب الكفر أم لا؟ فيستصحب بقاؤه على الإسلام. ولو قيل بمنع جريان الاستصحاب في الإسلام نفسه، لعدم جريانه في قضايا الاعتقاد²⁰، فإنّه بالتأكيد يجري في أحكام الإسلام، ومنها: مسألة حقن الدم. وأما إذا كانت حالته السابقة هي الكفر ومن ثمّ أسلم وهو منكر للضروري، فيجري استصحاب الكفر أو أحكامه دون أن يُحكم عليه بالارتداد، لأنّه بمقتضى الاستصحاب لم يدخل في الإسلام حتى يخرج منه.

والخلاصة: إنّّه إذا لم يجد الفقيه دليلاً على كفر منكر الضروري، فتكون نتيجة الأصل العملي - سواء كان هو البراءة أو الاستصحاب - هي عدم كفر منكر الضروري أو عدم إباحتها قتله. هذا كله بصرف النظر عن الأدلة الاجتهادية الآتية التي لو تمّت، فلا مجال معها للرجوع إلى الأصل العملي. والظاهر أنّ الأدلة متوفرة في المقام، وهي تامة.

5- دليل عدم كفر منكر الضروري

إنّ ما يمكن الاستدلال به على عدم كفر منكر الضروري:

(*) الحكم الشرعي هو التشريع الصادر من الله تعالى لتنظيم حياة الإنسان، وهو على نوعين: حكم تكليفي، وآخر وضعي، والحكم¹⁸ التكليفي هو الذي يتصل بأفعال المكلفين بشكل مباشر، كالوجوب أو الحرمة مثلاً، وأمّا الحكم الوضعي فهو الذي لا يكون موجّهاً مباشراً للإنسان في أفعاله وسلوكه، وإنّما يكون له تأثير غير مباشر على ذلك، كالزوجية التي تنظم علاقة الرجل والمرأة وتؤثر بشكل غير مباشر على السلوك وتوجهه، حيث إنّ الرجل بعد أن يصبح زوجاً فيجب عليه الإنفاق على زوجته، وهكذا فالمرأة بعد أن تصبح زوجة فإنه يجب عليها أن تمنح زوجها حق المعاشرة، ومن أمثلة الأحكام الوضعيّة أيضاً: الملكية، الصحة، الفساد، الحرية، والرقيّة.

¹⁹ مصباح الفقاهة ج 2 ص 271.

²⁰ كما ذكرنا في كتاب أصول الاجتهاد الكلامي.

أولاً: إنَّ ما تقدم في الاستدلال على عدم كون المعاد أصلاً يجري بعينه هنا، أعني التمسك بالإطلاق اللفظي والإطلاق المقامي، وذلك أنَّ الروايات والأدلة التي تدلُّ على تقوُّم الإسلام بالشهادتين هي بنفسها دالة على نفي دخالة أمرٍ آخر في صدق الانتساب إلى الإسلام، والروايات المشار إليها مروية من طرق الفريقين، فمن طرق الشيعة روى سماعة في الموثق عن أبي عبد الله (ع) قال: **"..الإِسْلَامُ شَهَادَةٌ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَالتَّصَدِيقُ بِرَسُولِ اللَّهِ (ص) بِهِ حُقِّقَتِ الدِّمَاءُ وَعَلَيْهِ جَرَتِ الْمَنَاجِحُ وَالْمَوَارِيثُ وَعَلَى ظَاهِرِهِ جَمَاعَةُ النَّاسِ .."**⁽²¹⁾، وأما من طريق أهل السنة فقد روي عنه (ص) - فيما أمر به أمير المؤمنين (ع) حين أعطاه الراية يوم خيبر -: **"قاتلهم حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فإذا فعلوا فقد منعوا منك دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله"**⁽²²⁾. إلى غير ذلك من الروايات الدالة على كفاية الشهادتين في الانتماء إلى الإسلام، وهي مع كونها بصدد بيان ما به يتحقَّق الإسلام والانتساب إليه، وبيان الموضوع الذي تترتب عليه أحكام الإسلام، اكتفت بخصوص الشهادتين، فلو كان ثمة أمر آخر يتوقف الانتساب إلى الإسلام عليه لكان اللازم أن يذكر فيها.

ثانياً: السيرة المتشرعية المستمرة إلى زمن صاحب النص والمكتفية في دخول غير المسلم إلى حريم الإسلام بنطق الشهادتين دون سواهما من حقائق الإسلام وأركانه وضرورياته.

ولكن قد يقال اعتراضاً على الاستدلال بالأخبار وبالسيرة: إنَّ معيارَ الدخول في الإسلام، فيما يجب الإيمان به، ليس بالضرورة أن يكون هو عينه معيار الخروج منه في حال الإنكار، فمعيار الدخول في الإسلام قد يكتفى فيه بالنطق بالشهادتين، بينما الخروج منه يكون غير منحصر بإنكار إحدى الشهادتين فحسب، بل وبإنكار كل ضروري من الدين، والوجه في ذلك أنَّ باب الدخول في الدين من الطبيعي أن لا يكون ضيقاً ومشدداً، وذلك بخلاف باب الخروج منه، ولا سيما أن الداخل يكون في العادة جاهلاً بأركان الإسلام، فمن غير المنطقي أن يطلب منه الاعتقاد بها جميعاً.

أجل، إنَّ هذا الاعتراض لا يرد على موثقة سماعة المتقدمة، لعدم ورودها فيما يُدخل في الإسلام فحسب، بل لا يبعد كونها أعم مما يدخل الإسلام أو يخرج عنه، حيث تشير إلى ما يتقوم به الإسلام، وما يُخرج منه وما يُدخل فيه.

ويؤيد ذلك بل يدل عليه أيضاً أنه إذا كان إنكار الإمامة وهي من أمهات القضايا العقدية ليست من موجبات الكفر المخرج عن الملة، فالأولى أن لا يكون إنكار سائر الضروريات العقدية أو الفقهية موجباً للكفر.

6- أدلة كفر منكر الضروري

²¹ الكافي، ج 2، ص 25.

²² صحيح مسلم، ج 7، ص 121.

وأما ما استدل به للقول بكفر منكر الضروري فهو:

الوجه الأول: الإجماع، يقول صاحب الجواهر مستدلاً على كفر منكر الضروري بعنوانه: "نقل عن غير واحد منهم ظهور الإجماع عليه من غير إشارة إلى الاستلزام المذكور"⁽²³⁾.

ويلاحظ عليه:

أولاً: عدم ثبوت الإجماع في المسألة، لأنّ الإجماع المزعوم إن ادّعي قيامه على عنوان منكر الضروري، فهذا العنوان غير مطروح في كلمات من تقدم على المحقق الحلي، على ما ذكر بعض الفقهاء⁽²⁴⁾، وإن ادّعي قيامه على مضمون منكر الضروري ولو بعنوان آخر، فهذا فضلاً عن عدم إحرازه - أي عدم إحراز قيام إجماع على كفر من يصدق عليه هذا العنوان - فإنّه بحاجة إلى ملاحظة ومتابعة، إذ ربما كان نظر المجمعين إلى ما هو أضيق من عنوان منكر الضروري، أو يكون نظرهم إلى العنوان الوارد في الروايات.

ثانياً: لو سلّم الإجماع، فهو قائم على كفر عنوان منكر الضروري أو مستحل الحرام، وحيث إنّ الإجماع دليل لئبي، فإنّ القدر المتيقن من ذلك هو ما إذا رجع انكار الضروري إلى تكذيب النبي (ص)، فهذا هو المتيقن من معقد الإجماع، ولا سيما أنّ إنكار الضروري كثيراً ما يلزم تكذيب الرسول (ص) أو إنكار الرسالة.

ثالثاً: إنّ هذا الإجماع محتمل المدركيّة، ومدركه الأدلة الآتية فلا يصلح للاعتماد عليه.

الوجه الثاني: ما قيل²⁵ من أنّ تكفير منكر الضروري يعبر عن حقيقة دينية، وهي أنّ الإسلام منظومة متكاملة لا يصح التفكيك بين عناصرها، فإما أن تقبلها بأجمعها أو ترفضها كذلك، فرفض أي ركن من أركان هذه المنظومة يستدعي الكفر.

ويرده: إنّ ما ذكر لا يصلح دليلاً للحكم بكفر منكر الضروري مطلقاً:

أولاً: إنّ ضرورة الإيمان بالمنظومة المتكاملة وعدم تجزئتها هو أمر صحيح ولا غبار عليه، كما يدل عليه قوله تعالى: { أفتمنّون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض } [البقرة: 85]، لكنه لا يقتضي تكفير من أنكر إحدى ركائزها تكفيراً يوجب إخراجها عن دائرة الدين والملة، أجل، إنّ ذلك قد يكون سبباً لانتقاص إيمانه، وهذا - فضلاً عن أنّه يضمن ويحقق الوحدة بين عناصر المنظومة - أكثر انسجاماً مع درجات الأهميّة المفترضة لتلك الركائز المقومة لتلك المنظومة، فإن عناصر تلك المنظومة ليست في مستوى واحد من الوضوح ولا من الأهميّة، فيمكن اعتبار أصلين أو

²³ جواهر الكلام، ج2 ص47.

²⁴ انظر: كتاب الزكاة للشيخ الأراكي، نقلاً عن موسوعة أحكام المرتد، ج1، ص 137.

في الاجتماع السياسي الإسلامي، للشيخ شمس الدين، ص 27. ²⁵

ركنين منها، وهما الإيمان بالله ورسوله، مقومين للهوية، وجعلهما مفتاحين للدخول إلى الفضاء الإسلامي، أو الخروج منه في حالة الإنكار، بينما بقية أجزاء المنظومة، التي على الإنسان أن يؤمن بها، ليست مقومة للهوية فلا يوجب إنكارها الخروج عن الدين، نعم هو يلغي - واقعاً وعند الله وفي ميزان قبول الأعمال - أية قيمة للإيمان بالأصلين المذكورين، بعبارة أخرى: إن فكرة المنظومة المتكاملة صحيحة لكن أجزاء تلك المنظومة ليس بالضرورة أن تكون في مستوى واحد من حيث النتائج والآثار المترتبة على الخلل الواقع فيها.

ثانياً: إنَّ الفكرة المذكورة تنسجم مع الاتجاهين المذكورين، فكلا الاتجاهين، يضمن هذا الترابط، فكون الدين منظومة متكاملة، لا يقتضي أكثر من أن يكون إنكار بعضها موجب للخروج عن الدين لأنه يستلزم تكذيب الرسول أو إنكار الرسالة.

الوجه الثالث: الأخبار، وهي العمدة في المقام، وعلينا التنبيه إلى أنَّ الأخبار تصلح لإثبات الكفر شريطة أن لا تكون من نوع أخبار الأحاد، فإنه لا يمكن الاستناد إلى خبر الواحد في قضايا الاعتقاد والإخراج عن الدين، بل وكذلك في مطلق القضايا الخطيرة. إنَّ هذه القضايا تتطلب دليلاً قطعياً أو اطمئنانياً. نعم، فيما يتصل بالآثار الشرعية المترتبة للكفر يصح الاعتماد على خبر الواحد الثقة عند المشهور، وعلى المختار فإننا نحتاج إلى كون الخبر موثقاً أكان ذلك في الفقه أو في العقيدة.

ومع اتضاح ذلك يمكن تصنيف الأخبار إلى عدة مجاميع:

المجموعة الأولى: ما دلَّ على أدنى ما يكون به العبد مشرك

ومما يندرج في هذه المجموعة الخبر الذي رواه الكليني عن علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن بريد العجلي عن أبي جعفر (ع) قال: "سألته عن أدنى ما يكون العبد به مشركاً؟ قال: فقال: مَنْ قَالَ لِلنَّوَاةِ إِنَّهَا حَصَاةٌ، وَلِلْحَصَاةِ إِنَّهَا نَوَاةٌ ثُمَّ دَانَ بِهِ"²⁶.

وتقريب الاستدلال: إنَّ المستفاد من الرواية هو الحكم بشرك من اعتقد شيئاً هو خلاف الواقع، ثم دان الله به، أي نسبه إلى دين الله، ولو كان ذلك بمستوى اعتقاد أنَّ النواة حصاة، فضلاً عما إذا اعتقد مثلاً أنَّ الخمر حلالاً ونسب اعتقاده إلى الله تعالى! فيكون قد شرع في الدين، وجعل نفسه شريكاً لله تعالى في التشريع، وأما لو اعتقد بشيء خلاف الواقع مع علمه بذلك لكنه لم ينسب ذلك إلى الدين فهو لا يُعدُّ مشركاً، غايته أنه كاذب أو خاطئ.

إلا أنَّ هذه الرواية يمكن إخضاعها للنقاش سنداً ودلالة:

الكافي، ج 2، ص 397. 26

أما سنداً: فقد يعترض عليها بأنه حتى لو عُبر عن الرواية بالصحيحة في كلمات جمع من الفقهاء⁽²⁷⁾، إلا أن في سندها محمد بن عيسى بن عبيد، وفيه كلام، وفي روايته عن يونس كلام آخر⁽²⁸⁾.

ولكن التحقيق أن روايات العبيدي عن يونس لا وجه للخدش فيها، كما حققنا ذلك في مجال آخر⁽²⁹⁾.

وأما دلالة: فيرد على الرواية:

أولاً: إن الحكم فيها بشرك من دان الله تعالى بعقيدة ولو في أمر تكويني، كاعتقاد أن النواة حصة، ليس ظاهراً في الشرك المخرج عن الملة ولا في الكفر المبحوث عنه في المقام، بل لم يلتزم أحد بذلك ويبعد الالتزام به، ولا سيما أن الرواية تتحدث عن أدنى الشرك، ونحن نعرف أن للشرك مراتب عديدة، كما أن للإسلام والإيمان مراتب عديدة، وإذا كانت بعض مراتب الشرك لا تلتقي مع الإسلام فإن بعضها الآخر يلتقي معه، كما يدل عليه قوله تعالى: { وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ } [يوسف: 106]، وأيضاً فقد أطلقت بعض الروايات على المرئي أنه مشرك، ففي الحديث: "اعلموا أن يسير الرياء شرك"³⁰، فهل إن ذلك يوجب الخروج عن الدين؟ بالطبع لا، فالشرك المخرج عن الدين هو خصوص الشرك في الألوهية³¹، وعليه، فلا ينفع الاستدلال بالرواية للحكم بكفر منكر الضروري إلا إذا أُحرز أن المراد بالشرك فيها هو الشرك المخرج عن الدين.

والخطأ الذي وقع فيه البعض أنهم أخذوا بحرفية الروايات وحكموا بكفر أو شرك كل من أطلق عليه في الروايات أنه كافر أو مشرك، وهو خطأ فادح ترتب عليه الكثير من السلبيات على واقع الأمة ووحدتها.

²⁷المجلسي، في مرآة العقول، ج 11، ص 173، و الهمداني في مصباح الفقيه، ج 1 ق 2 ص 564، وبحر العلوم في بلغة الفقيه، ج 4، ص 200، والحكيم في مستمسك العروة الوثقى، ج 1، ص 379، والكليبيكاني في كتاب الطهارة، ص 307، والخوئي في التنقيح في شرح العروة، ج 3 ص 55 من موسوعة السيد الخوئي.

⁽²⁸⁾ انظر: معجم رجال الحديث، ج 18، ص 119.

²⁹ أوضحنا ذلك في كتاب الولد غير الشرعي في الإسلام.

³⁰ رواه السنة عن رسول الله (ص)، سنن ابن ماجه، ج 2، ص 1321، ورواه الشيعة عن أمير المؤمنين (ع)، انظر: نهج البلاغة، ج 1، ص 150.

³¹ انظر حول ذلك: التنقيح في شرح العروة للسيد الخوئي، ج 3، ص 56، وكتاب الطهارة للسيد الخميني، ج 3، ص 320.

ثانياً: سلمنا بإرادة الكفر المخرج عن الملة، بيد أنّ الرواية ناظرة - على الأرجح - إلى الحكم بشرك من اعتقد بشيء خلاف الواقع جحوداً و عناداً ثم نسبه إلى دين الله تعالى دون أن يكون لديه حجة على ذلك، وهذا ما يستفاد من قوله للحصاة أنها نواة أو العكس، ولا نظر لها بحسب الظاهر إلى من اعتقد بشيء ونسبه إلى الدين أو نفاه عنه لاجتهاد أو غفلة.

وخلاصة القول: إنّ قوله (ع) "ثم دان به"، لا يصلح قرينة على إرادة الشرك المخرج عن الملة، لأنّ دينونته بالأمر قد تكون قصوراً لا جحوداً بالرسالة أو بالمرسل. ولذا فغاية ما يدل عليه تعبير "ثم دان به" هو الحكم عليه بالابتداع، والابتداع هو من أنحاء الشرك، لأنّ المبتدع يجعل نفسه شريكاً لله في التشريع، ولكنّ شرك المبتدع - كما لا يخفى - لا يخرج عن الملة إلا إذا علم بالابتداع وبلازمه - أعني جعل نفسه مشرعاً مع الله - والتزم باللازم.

المجموعة الثانية: ما دل على كفر جاحد الفرائض

وهي عدة روايات:

الرواية الأولى: ما رواه الكليني عن مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ فَضَيْلٍ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ (ع) قَالَ: "قِيلَ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ (ع): مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ (ص) كَانَ مُؤْمِنًا؟ قَالَ: فَأَيُّنَ فَرَايَضُ اللَّهِ؟ قَالَ: وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: كَانَ عَلِيٌّ (ع) يَقُولُ: لَوْ كَانَ الْإِيمَانُ كَلَامًا لَمْ يَنْزَلْ فِيهِ صَوْمٌ وَلَا صَلَاةٌ وَلَا حَلَالٌ وَلَا حَرَامٌ، قَالَ وَقُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ (ع): إِنَّ عِنْدَنَا قَوْمًا يَقُولُونَ إِذَا شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ (ص) فَهُوَ مُؤْمِنٌ، قَالَ: فَلِمَ يُضْرَبُونَ الْحُدُودَ؟! وَلِمَ تُقَطَّعُ أَيْدِيهِمْ؟! وَمَا خَلَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ خَلْقًا أَكْرَمَ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنَ الْمُؤْمِنِ، لِأَنَّ الْمَلَائِكَةَ خُدَّامُ الْمُؤْمِنِينَ وَأَنَّ جِوَارَ اللَّهِ لِلْمُؤْمِنِينَ وَأَنَّ الْجَنَّةَ لِلْمُؤْمِنِينَ وَأَنَّ الْحُورَ الْعِينَ لِلْمُؤْمِنِينَ. ثُمَّ قَالَ: فَمَا بَالُ مَنْ جَحَدَ الْفَرَايِضَ كَانَ كَافِرًا³².

تقريب الاستدلال: إنّها دلّت على كفر مطلق من جحد الفرائض ولو كان ذلك لشبهة ولم يستلزم جحوده تكذيب النبي (ص)، والفرائض إن كانت كلّها ضرورات فتكون الرواية قد حكمت بكفر جاحد الضروري، وإن لم تكن كلّها ضرورات ومع ذلك حكمت الرواية بكفر منكرها، فالأولى أن يحكم بكفر من أنكر الضروري منها. قال الشيخ الأنصاري: "فهذه الرواية واضحة الدلالة على أنّ التشريع بالفرائض مأخوذ في الإيمان المرادف للإسلام، كما هو ظاهر السؤال والجواب، كما لا يخفى"³³.

ويلاحظ على الاستدلال بالرواية:

الكافي، ج 2، ص 33. 32

كتاب الطهارة، ج 5، ص 134. 33

أولاً: بالنسبة للسند، فيه كلام، لوقوع محمد بن فضيل فيه، وهو مشترك بين جماعة، أبرزهم اثنان:

1- محمد بن الفضيل بن كثير الأزدي الصيرفي، وهذا ضعفه الشيخ، بل ذكر أنه رُمي بالغلو³⁴، نعم، عدّه الشيخ المفيد في رسالته العددية من "الفقهاء والرؤساء الأعلام الذين يؤخذ منهم الحلال والحرام.. ولا يُطعن عليهم بشيء ولا طريق إلى ذم واحد منهم"³⁵ ومع تعارض التضعيف والتوثيق فلا مجال للبناء على وثاقته، كما هو واضح.

2- محمد بن القاسم بن الفضيل بن يسار البصري، وقد نصّ النجاشي على وثاقته⁽³⁶⁾.

فإذا استظهرنا أنّ محمد بن فضيل في الرواية هو ابن يسار فيحكم بصحة الرواية، وأما إذا استقرينا أنه الصيرفي أو بقي الأمر مشكوكاً فلا يمكن التعويل على الرواية، وهذا ما دفع بعض الفقهاء إلى عدم التعويل على روايات محمد بن الفضيل لاشتراكه³⁷.

وربما تذكر محاولتان، لتصحيح الرواية:

الأولى: ما ذهب إليه بعض الأعلام ومنهم الميرداماد من أنّ المراد بمحمد بن فضيل الراوي عن أبي الصباح هو ابن يسار الثقة، بل جزم به الأردبيلي في جامع الرواة، وحيث إنّ روايتنا أعلاه مروية عن أبي الصباح فتكون معتبرة⁽³⁸⁾.

وهذا أمر لم يتسن إثباته بدليل، ومن هنا لم يعتن به جمع من الأعلام، ومنهم المحقق الأردبيلي³⁹، والسيد الخوئي في كلامه الآتي.

الثانية: دعوى انصراف محمد بن فضيل عند إطلاقه إلى ابن يسار، لكونه معروفاً.

إلا أنّ السيد الخوئي ردّ على هذه المحاولة، بأنّ محمداً بن فضيل بن كثير الأزدي الصيرفي الذي لم تثبت وثاقته هو رجل معروف أيضاً وله كتاب وهو من أصحاب الإمامين الكاظم والرضا (ع)، بل عدّه من أصحاب الصادق (ع)، وكلامه صحيح، وعليه، "فإطلاق محمد بن الفضيل وإرادة محمد بن القاسم بن الفضيل بن يسار من دون قرينة على خلاف قانون المحاورة فلا يصار إليه.. إذا لا دليل على أنّ محمداً بن الفضيل الذي يروي عن أبي الصباح الكناني، هو محمد بن القاسم

³⁴ رجال الشيخ الطوسي، ص 343.

³⁵ جوابات أهل الموصل، ص 25، ومعجم رجال الحديث، ج 18، ص 153.

³⁶ رجال النجاشي، ص 362.

³⁷ انظر: مسالك الإفهام، ج 14، ص 252.

³⁸ معجم رجال الحديث، ج 18، ص 153.

³⁹ قال الأردبيلي: "إنّ صحة خبر أبي الصباح أيضاً غير ظاهر، لوجود محمد بن الفضيل.. وهو مشترك"، مجمع الفائدة والبرهان، ج 3، ص 294.

بن الفضيل⁽⁴⁰⁾. ولهذا جرى في الكثير من الموارد على ردّ رواياته بسبب اشتراكه بين الثقة وغيره، بما في ذلك الروايات التي يرويها عن أبي الصباح الكناني⁴¹.

ومع هذه الملاحظة التي سجّلها السيد الخوئي فلنا أن نعجب كيف أنّه (رحمه الله) قد وصف الرواية في مقامنا بالصحيحة⁴². وهكذا وصفها بالصحة جمع من الأعلام⁴³، وحكّمهم بالصحة ناشئ من استظهارهم أنّ ابن فضيل فيها هو الثقة، أجل قد ضعّفها بعض العلماء المعاصرين، معللاً ذلك بعدم الوثوق بكون ابن فضيل موثقاً⁽⁴⁴⁾.

ثانياً: لو تمّت الرواية سنداً، فإنّها لا تتم دلالة، وذلك لمناقشتين:

المناقشة الأولى: إنّ الرواية حكمت بكفر الجاحد، والجحود بحسب مدلوله العرفي واللغوي هو الإنكار عن علم، كما يشهد به قوله تعالى: { **ووجدوا بها واستيقنتها أنفسهم** } [النحل: 14]، بناءً على أنّ جملة { **واستيقنتها أنفسهم** } هي حال مؤكّدة، على حدّ قوله تعالى: { **ولا تعثوا في الأرض مفسدين** } [هود: 85] كما لا يبعد. وواضح أنّ الإنكار جحوداً يتضمن تكذيب النبي (ص) ورسالته، فيعود الأمر إلى إنكار أصل من أصول الدين، وهذه الملاحظة سليمة، وقد سجّلها السيد الحكيم قائلاً: "وأما النصوص، فهي بين مشتمل على الجحود المحتمل الاختصاص بصورة العلم.."⁽⁴⁵⁾، وتبعه السيد الخوئي على ذلك، لكنه لم يكتفِ باحتمال كون الجحود مختصاً بصورة العلم، كما فعل الحكيم، بل استظهر ذلك قائلاً: "لأنّ ظاهر الجحد هو الإنكار عن علم"⁽⁴⁶⁾. ووردت هذه الملاحظة في كلام غيرهما من الفقهاء⁽⁴⁷⁾.

⁴⁰ معجم رجال الحديث، ج 18، ص 153.

مباني تكملة المنهاج - القضاء والحدود (موسوعة الإمام الخوئي)، ج 41، ص 326.⁴¹

⁴² انظر: موسوعة الإمام الخوئي، (الطهارة) ج 3، ص 55.

⁴³ انظر: كتاب الطهارة للشيخ الأنصاري، ج 5، ص 134، مستمسك العروة الوثقى، للسيد الحكيم، ج 4، ص 378، وبلغة الفقيه، ج 4، ص 199، وكتاب الطهارة للخميني، ج 3، ص 330.

⁴⁴ مباني منهاج الصالحين، ج 3، ص 267.

⁴⁵ مستمسك العروة الوثقى، ج 1 ص 37.

⁴⁶ شرح العروة الوثقى - الطهارة (موسوعة الإمام الخوئي)، ج 3 ص 56.

⁴⁷ مباني منهاج الصالحين، ج 3، ص 267.

المناقشة الثانية: إن من المحتمل قوياً أن لا يراد بالكفر فيها: الكفر مقابل الإسلام، وإنما الكفر مقابل الإيمان⁴⁸، كما يظهر من سياقها ومورد السؤال، وهو قوله (ع): "قيل لأمير المؤمنين (ع): من شهد أن لا إله إلا الله وأنّ محمد رسول الله (ص) كان مؤمناً؟". يقول السيد الخميني: "إنّها واضحة الدلالة على أنّ المراد من الإيمان فيها هو الإيمان الكامل المنافي لترك ما فرضه الله ولفعل ما يوجب إجراء الحد، والمؤمن الذي هذه صفته... هو المؤمن الكامل لا المرادف للمسلم الذي لا ينافي إسلامه ارتكاب المعاصي وإجراء الحدود عليه"⁽⁴⁹⁾.

الرواية الثانية: ما رواه في الكافي عن عليّ بن إبراهيم عن العباس بن معروف عن عبد الرحمن بن أبي نجران عن حماد بن عثمان عن عبد الرّجيم القصير قال: "كُتِبَتْ مَعَ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَعْيَنَ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (ع) أَسْأَلُهُ عَنِ الْإِيمَانِ مَا هُوَ؟ فَكُتِبَ إِلَيَّ مَعَ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَعْيَنَ: سَأَلْتَ رَحِمَكَ اللَّهُ عَنِ الْإِيمَانِ، وَالْإِيمَانُ هُوَ الْإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ وَعَقْدُ فِي الْقَلْبِ وَعَمَلٌ بِالْأَرْكَانِ، وَالْإِيمَانُ بَعْضُهُ مِنْ بَعْضٍ، وَهُوَ دَارٌ وَكَذَلِكَ الْإِسْلَامُ دَارٌ⁵⁰ وَالْكُفْرُ دَارٌ، فَقَدْ يَكُونُ الْعَبْدُ مُسْلِمًا قَبْلَ أَنْ يَكُونَ مُؤْمِنًا وَلَا يَكُونُ مُؤْمِنًا حَتَّى يَكُونَ مُسْلِمًا، فَالْإِسْلَامُ قَبْلَ الْإِيمَانِ وَهُوَ يُشَارِكُ الْإِيمَانَ⁵¹ فَإِذَا أَتَى الْعَبْدُ كَبِيرَةً مِنْ كِبَائِرِ الْمَعَاصِي أَوْ صَغِيرَةً مِنْ صَغَائِرِ الْمَعَاصِي الَّتِي نَهَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْهَا كَانَ خَارِجًا مِنَ الْإِيمَانِ سَاقِطًا عَنْهُ اسْمُ الْإِيمَانِ وَثَابِتًا عَلَيْهِ اسْمُ الْإِسْلَامِ، فَإِنْ تَابَ وَاسْتَغْفَرَ عَادَ إِلَى دَارِ الْإِيمَانِ، وَلَا يُخْرِجُهُ إِلَى الْكُفْرِ إِلَّا الْجُحُودُ وَالِاسْتِحْلَالُ أَنْ يَقُولَ لِلْحَلَالِ هَذَا حَرَامٌ وَلِلْحَرَامِ هَذَا حَلَالٌ وَدَانَ بِذَلِكَ، فَعِنْدَهَا يَكُونُ خَارِجًا مِنَ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ دَاخِلًا فِي الْكُفْرِ وَكَانَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ دَخَلَ الْحَرَمَ ثُمَّ دَخَلَ الْكَعْبَةَ وَأَحْدَثَ فِي الْكَعْبَةِ حَدَثًا فَأُخْرِجَ عَنِ الْكَعْبَةِ وَعَنِ الْحَرَمِ فَضْرِبَتْ عَنْفُهُ وَصَارَ إِلَى النَّارِ"⁵².

وهذا النوع من الكفر، هو الذي يطلق على من لم يتول علياً (ع)، ففي الكافي عن أبي جعفر ع يقول: "إِنَّ عَلِيًّا (ع) بَابٌ فَتَحَهُ اللَّهُ فَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ مُؤْمِنًا وَمَنْ خَرَجَ مِنْهُ كَانَ كَافِرًا وَمَنْ لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ وَلَمْ يَخْرُجْ مِنْهُ كَانَ فِي الطَّبَقَةِ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لِي فِيهِمْ الْمَشْبِئَةُ"، الكافي، ج 1، ص 437.

⁴⁹ كتاب الطهارة، ج 3، ص 303.

قال الفيض الكاشاني: "إنما شبه الإيمان والإسلام بالدار لأن كلا منها بمنزلة حصن لصاحبه يدخل فيها ويخرج منها⁵⁰ كما أن الدار حصن لصاحبه كذلك"، الوافي، ج 4، ص 83.

المراد بقوله: "وهو يشارك الإيمان"، أنه يشاركه في التحقق، كما ذكر في الوافي، ج 4، ص 83، بمعنى أنه إذا تحقق الإيمان تحقق الإسلام، وهذا بخلاف العكس، فليس كلما تحقق الإسلام تحقق الإيمان، أو المراد أنه يشاركه في جملة من الأحكام الظاهرة، كما في مرآة العقول، ج 7، ص 161.

الكافي، ج 2، ص 27، وسائل الشيعة، ج 1، ص 33، الباب 2 من أبواب مقدمة العبادات، الحديث 10.⁵²

والرواية وإن وُصفت بالصحيحة في كلام الشيخ الأنصاري⁵³، وكذا في بُلغة الفقيه للسيد بحر العلوم⁵⁴، لكنّ سندها لا يخلو من إشكال، بل قد ضُعفت بعبد الرحيم بن القصير، لعدم ثبوت وثاقته، ولذا عبر عنها المجلسي بالمجهولة⁵⁵، ولكن سيأتي إمكان تصحيحها.

لكن وبصرف النظر عن سندها، فإنّ الملاحظة الأولى الدلالية التي سجلناها على سابقتها تردّ عليها أيضاً، وهي أنها لا تدل إلا على كفر الجاحد، والجحود يتلزم وتكذيب النبي (ص)، أمّا الملاحظة الثانية، فهي لا ترد هنا، لأنّ قوله (ع): "فَعِنْدَهَا يَكُونُ خَارِجاً مِنَ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ دَاخِلاً فِي الْكُفْرِ" واضح في أنه استخدم فيه الكفر بما يقابل الإسلام فضلاً عن الإيمان.

المجموعة الثالثة: ما دلّ على كفر من ارتكب كبيرة بزعم كونها حلالاً

وهذه المجموعة هي العمدة في الاستدلال في نظر بعض الفقهاء⁽⁵⁶⁾، وإليك بعض الروايات المندرجة تحت هذه الطائفة:

الرواية الأولى: ما رواه الكليني عن عليّ بن إبراهيم عن مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ قَالَ: "سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ (ع) عَنِ الرَّجُلِ يَرْتَكِبُ الْكَبِيرَةَ مِنَ الْكَبَائِرِ فَيَمُوتُ هَلْ يُخْرِجُهُ ذَلِكَ مِنَ الْإِسْلَامِ وَإِنْ عَذِبَ كَانَ عَذَابُهُ كَعَذَابِ الْمُشْرِكِينَ أَمْ لَهُ مَدَّةٌ وَأَنْقِطَاعٌ؟ فَقَالَ: مَنْ ارْتَكَبَ كَبِيرَةً مِنَ الْكَبَائِرِ فَرَعِمَ أَنَّهَا حَلَالٌ أَخْرَجَهُ ذَلِكَ مِنَ الْإِسْلَامِ وَعَذِبَ أَشَدَّ الْعَذَابِ، وَإِنْ كَانَ مُعْتَرِفاً أَنَّهُ أَذْنَبَ وَمَاتَ عَلَيْهِ أَخْرَجَهُ مِنَ الْإِيمَانِ وَلَمْ يُخْرِجْهُ مِنَ الْإِسْلَامِ وَكَانَ عَذَابُهُ أَهْوَنَ مِنْ عَذَابِ الْأَوَّلِ"⁵⁷.

والرواية قد عُبر عنها بالصحيحة⁵⁸، ولا ينافي ذلك كونها مما رواه محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس، لأنّ ذلك لا يشكل معضلة، كما أوضحنا في محل آخر⁵⁹، ولهذا فالرواية لا غبار عليها من حيث السند، وأمّا دلالتها فسيأتي الحديث عنها عقيب ذكر الرواية الثانية.

الرواية الثانية: الكليني عن عليّ بن إبراهيم عن هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ (ع) يَقُولُ: "الْكَبَائِرُ: الْفُتُوحُ مِنَ رَحْمَةِ اللَّهِ وَالْيَأْسُ مِنْ رُوحِ اللَّهِ وَالْأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ ظُلْماً وَأَكْلُ الرَّبَا بَعْدَ الْبَيِّنَةِ وَالتَّعَرُّبُ بَعْدَ الْهَجْرَةِ وَقَذْفُ الْمُحْصَنَةِ وَالْفِرَارُ مِنَ الرَّحْفِ. فَقِيلَ لَهُ: أَرَأَيْتَ الْمُزْتَكِبُ لِلْكَبِيرَةِ يَمُوتُ

⁵³ كتاب الطهارة، للشيخ الأنصاري، ج 2، ص 355.

⁵⁴ بلغة الفقيه، ج 4، ص 200.

⁵⁵ مرآة العقول، ج 7، ص 159.

⁵⁶ موسوعة الإمام الخوئي (الطهارة)، ج 3، ص 56.

⁵⁷ الكافي، ج 2، ص 285.

⁵⁸ مرآة العقول، ج 10، ص 45، والحدائق الناضرة، ج 6، ص 17، كتاب الطهارة للأنصاري، ج 5، ص 135.

⁵⁹ انظر: ملاحق كتاب فقه العلاقة مع الآخر المذهبي - دراسة في فتاوى القطيعة.

عَلَيْهَا أُتْخِرْهُ مِنَ الْإِيمَانِ وَإِنْ عُذِبَ بِهَا فَيَكُونُ عَذَابُهُ كَعَذَابِ الْمُشْرِكِينَ أَوْ لَهُ انْقِطَاعٌ؟ قَالَ: يَخْرُجُ مِنَ الْإِسْلَامِ إِذَا زَعَمَ أَنَّهَا حَلَالٌ، وَلِذَلِكَ يُعَذَّبُ أَشَدَّ الْعَذَابِ، وَإِنْ كَانَ مُعْتَرِفاً بِأَنَّهَا كَبِيرَةٌ وَهِيَ عَلَيْهِ حَرَامٌ وَأَنَّهُ يُعَذَّبُ عَلَيْهَا وَأَنَّهَا غَيْرُ حَلَالٍ فَأَنَّهُ مُعَذَّبٌ عَلَيْهَا وَهُوَ أَهْوَنُ عَذَاباً مِنَ الْأَوَّلِ وَيُخْرِجُهُ مِنَ الْإِيمَانِ وَلَا يُخْرِجُهُ مِنَ الْإِسْلَامِ"⁶⁰، والرواية معتبرة سنداً.

وتقريب الاستدلال بهاتين الروايتين: أنهما دلّتا على خروج مرتكب الكبيرة عن الإسلام إذا ما ارتكبها معتقداً أنّها حلال، ومقتضى الإطلاق أنّه لا يُفَرَّقُ في كفره وخروجه عن الإسلام بين ما لو كان عالماً أو جاهلاً، جهلاً تقصيرياً أو قصورياً⁶¹.

إلا أنّه يمكن أن يسجل على الاستدلال بهما بعدة ملاحظات دلالية:

الملاحظة الأولى: ما أورده المحقق الهمداني في مصباح الفقيه "من أنّ استحلال الحرام أو عكسه موجبٌ للكفر من غير فرق بين كونه ضرورياً أو غيره، بل بعضها صريح في الإطلاق، وحيث لا يمكن الالتزام بإطلاقها يتعيّن حملها على إرادة ما إذا كان عالماً بكون ما استحلّه حراماً في الشريعة، فيكون نفي الإثم عن نفسه واستحلاله منافياً للتدين بهذا الدين ومناقضاً للتصديق بما جاء به سيد المرسلين فيكون كافراً سواء كان الحكم في حد ذاته ضرورياً أو لم يكن"⁶².

ويقول السيد الحكيم في المستمسك: "وأما النصوص فهي بين مشتمل على الجحود المحتمل الاختصاص بصورة العلم ومطلق لا يمكن الأخذ بإطلاقه لعمومه للضروري وغيره، وتخصيصه بالضروري ليس بأولى من تخصيصه بصورة العلم، بل لعل الثاني أولى بقرينة ما اشتمل منها على التعبير بالجحود المختص بالعلم، ولو فرض التساوي فالمتيقن الثاني"⁽⁶³⁾.

خلاصة كلام العلمين (الهمداني والحكيم) أنّ الروايات المتقدمة في حكمها بكفر مستحلّ الحرام مطلقة من جهتين:

1- من جهة كون الحرام المستحلّ ضرورياً أو غير ضروري.

الكافي، ج 2، ص 280. ⁶⁰

وقد أشار السيد الكلبيكاني إلى تقريب الاستدلال بما ذكرناه، قال: "وحاصل ما يستفاد من هذه الأخبار (يقصد الأخبار ⁶¹ المتقدمة بكل طوائفها) وغيرها أنّ الإسلام عبارة عن الشهادتين مع التدين بواجباته ومحرماته فمن أنكر واجباً من واجباته أو استحل محرماً من محرماته خرج عن الإسلام وصار كافراً، وفي هذه الأخبار إطلاق يشمل العالم بالضروري والجاهل به، بل يشمل كل منكر لحكم من أحكام الدين وإن لم يكن ضرورياً بل وإن لم يكن إجماعياً" كتاب الطهارة، للكلبيكاني، ج 1، ص 308. هذا ولكنه استدرك بعد ذلك فحمل الأخبار على صورة العلم، بقرينة التعبير بالجحود، قال: "إن الظاهر أن هذه الأخبار منزلة على صورة العلم بكون شيء ضرورياً بقرينة التعبير في بعض هذه الأخبار بالإنكار والجحد المختصين بصورة العلم"، المصدر نفسه.

مصباح الفقيه، ج 7، ص 279. ⁶²

⁶³ مستمسك العروة الوثقى، ج 1، ص 380.

2- ومن جهة كون المكلف عالماً بكون ما استحلّه حراماً أو غير عالم بذلك.

والالتزام بالإطلاق من الجهتين غير ممكن من الناحية الفقهية، كما لا يخفى، فلا بدّ من تقييدها: إمّا من الجهة الأولى ليحكم بكفر مستحلّ الحرام التي تكون حرمة ضرورية دون ما كانت حرمة غير ضرورية، وإمّا من الجهة الثانية ليحكم بكفر العالم بكون ما يستحلّه محرماً دون الجاهل، والتقييد من الجهة الثانية هو الأولى بنظر العلمين لما ذكره السيد الحكيم من القرينة، وهذا هو الصحيح بنظرنا، وسيوضح أكثر في تعليقنا على كلام السيد الخوئي.

وإنّنا نمتلك قرينتين على عدم الإطلاق في الروايتين (معتبرة ابن سنان، ومعتبرة مسعدة) لحالة الجهل بالحكم أو ما إذا كان الإنكار لشبهة:

القرينة الأولى: هي قرينة داخلية – عقلية، وهي قوله: "عُدِّبَ أشدَّ العذاب" فإنّه لا يشمل من كان إنكاره لشبهة أو غفلة، إذ لا يُعقل أن يعاقب الإنسان إلا إذا كان جاحداً أو مقصّراً، فمعاقبة مرتكب الكبيرة الذي يعتقد أنّها حلال مرفوضة وفق موازين العدالة، ما دام غير معاند ولا جاحدٍ ولا مقصّر.

القرينة الثانية: هي قرينة خارجية، وهي أن الإطلاق المذكور لا بدّ من تقييده بما جاء في الروايات الدالة على أنّه لا يحكم بالكفر إلا في صورة الجحود، كما لاحظنا في روايات المجموعة الثانية، وأوضح منها في الدلالة على ذلك صحيحة ابن مسلم قال: سمعت أبا جعفر (ع) يقول: "كل شيء يجزّه الإقرار والتسليم فهو الإيمان، وكل شيء يجزّه الإنكار والجحود فهو الكفر"⁽⁶⁴⁾، وفي رواية زرارة وفي سندها محمد بن سنان عن أبي عبد الله (ع): "لو أنّ العباد إذا جهلوا وقفوا ولم يجحدوا لم يكفروا"⁽⁶⁵⁾. وسيأتي خبر آخر يجعل الكفر دائراً مدار الجحود. فروايات الجحود صالحة لتقييد إطلاق سائر الروايات، لأنّها أخص، وهذا يمكن عدّه معارضاً لما دلّ على كفر منكر الضروري بعنوانه.

والفارق بين القرينتين أن الأولى بما أنّها سياقية فهي تمنع من انعقاد الإطلاق، وأما الثانية، فهي توجب تقييده، ولكنها لا تمنع من انعقاده.

هذا ونلاحظ أنّ السيد الخوئي (مع أنّ له جواباً آخر عن هذه الأخبار وسيأتي) قد رفض "دوران الأمر بين التقييد المتقدمين، بل المتعيّن أن يُتمسك بإطلاقها ويُحكم بكفر مرتكب الكبيرة إذا زعم أنّها محلّلة، بلا فرق في ذلك بين الأحكام الضرورية وغيرها، ولا بين موارد العلم بالحكم

⁶⁴ الكافي، ج2، ص387.

⁶⁵ الكافي، ج2، ص388.

وعدمه"⁶⁶). بيد أنه استدرك فأخرج الجاهل القاصر عن الإطلاق، كما في المجتهد المخطئ ومقلده، إذ لا يمكن الحكم بكفرهما⁶⁷، أمّا مَنْ عدا المجتهد المخطئ وكذا المقلد، فلا مانع من دخولهما في الإطلاق. ونحوه ما لو أنّ فتىً حديث العهد بالإسلام لم يقرأ آيات الكتاب الكريم ولا أحاديث النبي (ص) ولا كُتِبَ الفقهاء اعتقد بحلية شرب الفقاع أو حرمة أكل الميتة، فإنّ الحكم بكفره مما يصعب جداً الالتزام به. وباستدراكه المذكور لا يبقى معنى لإصراره على رفض دوران الأمر بين التقيدين المشار إليهما.

وإذا قيل: إنّ إناطة الكفر بالجحود لازمه دوران الكفر مدار الجحود، فالجاهل بنبوة النبي (ص) لا يحكم بكفره ما لم يجحد بها، وكذا الشاك بالرسالة.

أجبنا: أنّ هذا اللازم ليس واضح البطلان، بل ربما يلتزم به، وقد تبنّاه بعض الأعلام، وهو يعني أنّ النسبة بين الإسلام والكفر هي نسبة الضدين اللذين لهما ثالث، كما سيأتي بحثه لاحقاً. وهكذا تبين أنّ الملاحظة الأولى صحيحة وتامة.

الملاحظة الثانية: ما سجّله السيد الخوئي، قال بعد أن اعترض على ملاحظة الهمداني: "فالصحيح في الجواب عنها (المجموعة الثالثة) أن يقال: إنّ الكفر المترتب على ارتكاب الكبيرة بزعم حليتها ليس هو الكفر المقابل للإسلام الذي هو المقصود بالبحث في المقام، وذلك لأنّ للكفر مراتب عديدة: منها ما يقابل الإسلام .. ومنها ما يقابل الإيمان .. ومنها ما يقابل المطيع.."، وقد اختار (رحمه الله) أنّ المراد بالكفر في الرواية القسم الأخير أي المعصية، وختم قائلاً: "على الجملة أن ارتكاب المعصية ليس بأقوى من إنكار الولاية، لأنها من أهم ما بني عليه الإسلام كما في الخبر، وقد عقد لبطلان العبادة بدونها باباً في الوسائل، فإذا لم يوجب إنكارها الحكم بالنجاسة والارتداد فكيف يكون ارتكاب المعصية موجباً لهما؟"⁶⁸.

ويرد عليه: إنّ حمل الكفر على ما يقابل الإيمان بالمعنى المشار إليه في كلامه يصح في المجموعة الأولى المتقدمة، ولكنه غير محتمل في المجموعة الثالثة، بل هو خلاف ما يظهر منها، وهو لم يذكر شاهداً على أنّ المراد بالكفر في الرواية هو الكفر بمعنى المعصية المقابل للطاعة،

⁶⁶ موسوعة السيد الخوئي، الطهارة، ج 3، ص 57.

قال: "ولا نرى مانعاً من الالتزام بالارتداد في شيء من الأقسام المتقدمة بمقتضى إطلاق الصحيحة إلا في صورة ⁶⁷ واحدة وهي ما إذا كان ارتكاب الكبيرة وزعم أنها حلال مستنداً إلى الجهل عن قصور كما في المجتهدين والمقلدين، حيث إن اجتهاد المجتهد إذا أدى إلى إباحة حرام واقعي فلا محالة يستند ارتكابه لذلك الحرام إلى قصوره لأنه الذي أدى إليه اجتهاده وكذا الكلام في مقلديه فلا يمكن الالتزام بالكفر في مثلهما وإن ارتكبا الكبيرة بزعم أنها حلال، كيف وقد يكون المجتهد المخطئ من الأوتاد الأتقياء فالالتزام بالارتداد حينئذ غير ممكن، وأما في غيره من الصور فلا مانع من التمسك بإطلاق الصحيحة والحكم بكفر مرتكب الكبيرة مطلقاً فلا دوران بين الأمرين المتقيمين"، موسوعة الإمام الخوئي، الطهارة، ج 3، ص 58.

انظر: موسوعة السيد الخوئي (كتاب الطهارة)، ج 3، ص 58. ⁶⁸

وليس الكفر المقابل للإسلام. والسياق لا يساعد على ما استظهره وكلامه كأنه خلاف صريحها، فإنّ قوله (ع): "وإن كان معترفاً أنّه أذنب ومات عليه أخرجه من الإيمان ولم يخرجّه عن الإسلام" شاهد على أنّ المراد بالإسلام في قوله (ع) قبل ذلك: "أخرجه ذلك من الإسلام" هو الإسلام الواقعي في مقابل الكفر، فما ذكره السيد خلاف ظاهر الرواية.

وقد اتضح أنّه لو أنكر المسلم ضرورياً من ضروريات الدين العقديّة كالإيمان بالملائكة أو الأنبياء السابقين (ع) أو الإيمان بالعصمة، أو ضروريات الدين الفقهيّة، كوجوب الصلاة أو الصوم أو الحج أو حرمة الربا والقمار.. فلا يحكم بارتداده - خلافاً لرأي مشهور عند علماء الفريقين - لأنّ إنكار الضروري في حد ذاته ليس من موجبات الكفر إلا إذا استلزم تكذيب المرسل (الله) أو الرسول مع الالتفات للملازمة.

وعلى ضوء ذلك، فما نشهده من موجاتٍ تكفيريةٍ تُخرج الكثيرين من الإسلام وتهدر دماءهم "بالجملة والمفروق" لمجرد تشكيكهم ببعض الضرورات، هو أمر غير مبرّر إطلاقاً ولا دليل عليه.

- من كتاب "من هو الآخر الديني؟" الجزء الأول من موسوعة "فقه العلاقة مع الآخر الديني".
- الكاتب: العلامة الشيخ حسين الخشن
- تمّ النشر على الموقع الرسمي 1 - 8 - 2024 م.